عدد 18- ديسمبر 2002، ص.ص. 87-95

الشروط الاجتماعية لنجاح الإصلاحات الاقتصادية

ملخص

تعتبر ظاهرة التكتلات الاقتصادية من مميزات المرحلة الراهنة للاقتصاد الدولي والتي أصبحت تهم البلدان المتقدمة والنامية. نحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء على التكامل بين البلدان النامية باعتباره أحد أساليب التكيف مع التحولات الاقتصادية الحالية من حيث مفهومه النظري، ميكانزمات عمله وشروط نجاحه.

د/ عبد الوهاب شمام
قسم العلوم الاقتصاد
جامعة منتوري
قسنطينة، الجزائر

أدرك معظم البـاحثين والدارسين لموضوع الإصلاحات الاقتصادية أن الجانب الاجتماعي أصبح يشكل موضوعا بالغ الحساسية والأهمية ليس فقط لضمان الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي على مستوى الدولة الواحدة، بل كذلك على المستوى الدولي.

لقد بينت تجارب الكثير من البلدان في هذا المجال مدى عمق الشرخ والفجوة بين الفئات الاجتماعية للدولة الواحدة، والمخاطر التي تهدد هذه الإصلاحات، إذا لم تعط للمسألة الاجتماعية الأهمية الكافية من حيث دراستها، أهدافها ونتائجها.

وسنحاول التعرض إلى ذلك من منطلقين أساسيين:

أ- أن الإصلاحات الإقتصادية هي إحدى أفرازات أو إمتدادات العولمة الإقتصادية.

ب- إن المقاربة تنحصر في مستوى إقتصادي كلي دولي.

I- الإصلاحات الاقتصادية

يمكن حصر دوافع الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية في عنصرين رئيسيين هما:

Résumé

La création de groupements économiques régionaux est l'une des caractéristiques de l'économie mondiale actuelle. Ce phénomène concerne aussi bien des pays industrialisés que des pays en voie de développement.

Dans cet article, on analyse le processus d'intégration entre P.V.D: ses fondement théoriques, ses mécanisme et ses conditions.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2002.

أ- السعي من أجل معالجة الإختلالات الهيكلية الناجمة عن السياسات التنموية السابقة والتي أدت إلى حالة إنسداد إقتصادي وتأزم إجتماعي.
ب- التكيف مع التحولات العالمية الراهنة والتي تتميز بدورها بالسرعة والشمولية والتنوع والتي تمثل العولمة. وهنا نشير إلى أن طرح إشكالية المسألة الاجتماعية لا يعني الوقوف ضد العولمة، لأن هذه الأخيرة لها جوانب إيجابية حركية تطورية وأخرى سلبية، فالتكيف يهدف إلى البحث عن سبل معالجة الإنعكاسات السلبية لهذا التكيف وإعطائه طابع إيجابي تنموي.

إن المسألة الاجتماعية تجد جذورها الأساسية في طبيعة الأهداف والمرامي التي حددت منذ بداية عملية الإصلاحات، والتي بشكل عام تتمحور حول النقاط التالية:

1- تقليص الإنفاق الحكومي بكافة أشكاله.
2- تقليص العرض من النقود ورفع أسعار الفوائد على الودائع المحلية.
3- إلغاء أو تخفيف دور الدولة الرقابي على الأسعار، أي تحرير هذه الأخيرة وإعتمادها على ما أصطلح عليه بتسمية " حقيقة الأسعار" La vérité des prix.
4- الخوصصة (أو الخصخصة) إلخ...

وهي إجراءات تعيد النظر في طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة بوضع ميكانزمات وأسس جديرة لتموقع وتمركز جديد لقوى اقتصادية واجتماعية جديدة، كما تعكس انتشار وتوسع على المستوى الفكري والنظري لتيار ليبرالي جديد يقوم على فكرة "رأسمالية نهاية التاريخ" وعلى نموذج رأسمالي محدد، يتيح أكثر حرية وإيمانا بدور السوق، ويمثله النموذج الأنجلوسكسوني.

وبتعبير آخر، وانطلاقا من منطق هذه الإصلاحات، فإنه لا يوجد مخرج للبلدان النامية من حالة الإنسداد والتراجع التنموي التي وصلت إليها، إلا من خلال إجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية تحدد إطارها العام المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

وهو تصور يؤمن بشكل مطلق بالحرية الاقتصادية ودورها في تحقيق الرفاه العام، والتوزيع العقلاني للموارد على المستوى الدولي، إذا ما أزيلت جميع أشكال المنع أمام تنقل عناصر الإنتاج ويتراجع دور الدولة إلى أبسط دور له.

لقد كتب J.M. Keynes سنة 1926، عندما كان العمال الإنجليز يتأهبون للنزول إلى الشوارع للتعبير عن تذمرهم من تدهور أوضاعهم الاجتماعية، يقول حول " نهاية دعه يعمل " la fin du laisser-faire " إن غياب حدود لقوى السوق قد منع التوفيق بين الفاعلية efficience العدالة وفسح المجال لفترة تتميز بالشكوك والصراعات السياسية...".[1]

محذرا بذلك من مخاطر الإعتقاد أو الإعتماد المطلق على دور السوق وآلياته في توجيه وترشيد النشاط الاقتصادي إذا لم توضع له ضوابط قانونية وتنظيمية ومؤسساتية.

[1] Voir: Ricupero Rubens: "La fin ....ou le début d'une mondialisation", *El Watan* du 13/02/2000.

إن الدلائل الاقتصادية المعاصرة، خاصة منها تلك المتعلقة بعملية التنمية، أظهرت فشل أي النماذج أحادية النظرة: اعتماد مطلق على دور الدولة أو اعتماد مطلق على دور السوق.

فالإشكالية المطروحة اليوم، من خلال هذا الموضوع، ما هو دور ونصيب الدولة من النشاط الاقتصادي في ظل المعطيات السابقة؟ وما هو دور السوق في ذلك؟ وما هي طبيعة العلاقة التي يجب أن تسود بينهما ؟

فهل آن الأوان للحديث، في ظل التداعيات الحالية للعولمة، عن اقتصاد سوق اجتماعي، أو عن اقتصاد ليبرالي يعي بواجباته الاجتماعية ؟

Peut-on aujourd'hui parler d'une économie sociale de marché, ou d'une économie libérale consciente de ses responsabilités sociales?

إن عولمة الاقتصاد اليوم تعمل على محو الوظيفة الحمائية للحدود الوطنية، فهي لا تسمح إلا بأشكال اقتصادية مخوصصة ومحددة ومنظمة من طرف السوق .[2]

II- الشروط الاجتماعية

إن طرح موضوع الشروط الاجتماعية ينطلق من حالة التهميش والاستبعاد الاجتماعي الذي ميز الإصلاحات الاقتصادية والتحولات العالمية الأخيرة.

لم تعد هذه الشروط الاجتماعية مرتبطة أو خاضعة لمؤشرات كمية تقليدية مثل متوسط الدخل كما يقول في هذا الصدد أحد الحائزين على جائزة نوبل في الإقتصاد، وهو الهندي إيمارتيا سن بأنه "لا ينبغي أن يقاس مستوى معيشة المجتمع بمستوى الدخل المتوسط، بل بقدرة الناس على أن يعيشوا الحياة التي يرغبون فيها ".[3]

ويشير تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لسنة 1999 بأن العالم لم يسبق له وأن أنتج من الخيرات ما أنتجه في الحقبة الحالية، ولا عرف حركية في مبادلاته التجارية والمالية كتلك التي يعرفها الآن، وبدل من أن ينتج عن ذلك تراجع لمظاهر البؤس والحرمان واللامساواة، فقد حدث العكس. فالأغنياء ازدادوا ثراء والفقراء ازدادوا فقرا، وأصبحت التنمية البشرية، بفعل ترابط وانفتاح الاقتصاديات الوطنية أكثر محدودية وهشاشة.[4]

فمن بين 4,4 مليار نسمة يعيشون في البلدان النامية هناك:

أ- 2,6 مليار ($\frac{3}{5}$) يفتقرون إلى وسائل الصرف الصحي.

ب- 1,4 مليار ($\frac{1}{3}$) لا يتوفر على الماء الصالح للشرب.

ج – 1,1 مليار ($\frac{1}{4}$) يفتقر إلى السكن المناسب.

---

[2] Voir Hans Brodersen: In : *Problèmes économiques*, n° 2946, 1999, p.7.

[3]- أنظر: نشرة منتدى البحوث الإقتصادية للدول العربية و تركيا و إيران . أكتوبر /نوفمبر 1999.

[4] Voir *Problèmes économiques*, n° 2632.

د - 880 مليون ($\frac{1}{4}$) يفتقرون للغذاء المناسب.

وهناك 1.3 مليار فرد يبلغ الأجر اليومي للفرد الواحد منهم أقل من 1 دولار، ويتوقع أن يموت ثلثهم ($\frac{1}{3}$) قبل سن 40.

وإذا أخذنا التشغيل كأحد مؤشرات الوضع الاجتماعي، وبالتالي الاندماج أو الحرمان والتهميش فإننا نلاحظ ، حسب تقرير البنك الدولي لسنة 1996، بأن الأجور في معظم البلدان النامية قد راوحت مكانها منذ 1960 حتى سنة 1995. كما أن تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية لسنة 1999 يشير إلى نسبة العمال بدون عقود أو ذوي عقود "مرنة" كانت كالتالي:

- 30% من قوة العمل في التشيلي.
- 36% من قوة العمل في الأرجنتين .
- 39% من قوة العمل في كولومبيا.
- 41% في مصر، سوريا ودول عربية أخرى.

كما يلاحظ أيضا غياب أو تراجع أنظمة الحماية الاجتماعية، حيث في غالبية البلدان العربية لا تتجاوز نسبة العمال الذين يتمتعون بحماية اجتماعية حقيقية نسبة 20% في أحسن الأحوال، وكذلك انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال ونمو نسبة القطاع غير المنظم Le secteur informel حيث بلغت نسبة مساهمته في التشغيل 22% في البلدان العربية، كما أن 60% من الوظائف الجديدة في أمريكا اللاتينية من إسهام نفس القطاع في حين بلغت نفس النسبة في إفريقيا 90% .[5]

لقد أدت هذه العوامل كلها إلى تراجع مستوى الأجور الفعلية، ومن ثمة اتساع رقعة الفقر والتهميش وتنوع أشكالهما.

أما في الدول المتقدمة اقتصاديا فقد لوحظ تساهل في سياسات التسريح خاصة في بلدان مثل فرنسا، بلجيكا، ألمانيا والمملكة المتحدة. بالإضافة إلى أن من تدعيات العولمة التجارية الحالية، بروز ونمو بشكل كبير ومتسارع، في هذه البلدان، صناعات حديثة ومتطورة تكنولوجيا مثل الإلكترونيات، الإعلام الآلي، الصناعات الفضائية، الهندسة الوراثية والتكنولوجية الحيوية Bio-Technologie وهي صناعات ذات قيمة مضافة كبيرة على المستوى العالمي، وتعتمد على عنصر العمل المؤهل. ويتم كل هذا على حساب صناعات تقليدية: صناعات نسيجية، ميكانيكية مثلا، وعلى حساب عنصر العمل متوسط التأهيل أو غير المؤهل.

وقد بينت الإحصائيات الأخيرة، بأن حصة التكنولوجيا المتقدمة في المبادلات الدولية قد ارتفعت خلال الفترة 1994/1980 من 12 إلى 24% وازدادت بشكل أكبر خلال النصف الثاني من التسعينيات [6].

---

[5] أنظر مجلة العمال العرب، العدد 356 – ديسمبر 1996 ص 151.

[6] المرجع السابق: ص 151.

وقد تمخضت عن هذه التحولات وغيرها انعكاسات عالمية ليست بنيوية إنتاجية فقط بل هي أيضا اجتماعية تمثلت خاصة فيما يلي:

1- زيادة عدد البطالين حيث أصبح واحد من كل خمسة شبان في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE - عاطل عن العمل أي ما يعادل تقريبا 36 مليون بطال و 10 ملايين آخرون تخلوا نهائيا عن فكرة البحث عن عمل.

2- هجرة العمل المؤهل من الجنوب إلى الشمال وبين البلدان المتقدمة نفسها.

3- تفاوت مستويات الأجور وعدم الاستقرار في العمل.

4- ظهور أشكال جديدة من العمل الموقت لا توفر أي شكل من الحماية الاجتماعية مثل العمل المنزلي ، العمل السري (Le Travail au noir).

يقول الاقتصادي الأمريكي Paul R. Grugman في هذا الصدد بأن " الأجر الحقيقي للعامل الأمريكي المتوسط قد تضاعف خلال الفترة المحصورة بين نهاية الحرب العالمية الأولى والثانية وفي 1973 بلغت نسبة ارتفاعه خلال الفترة الممتدة ما بين السنة الآنفة الذكر ومنتصف التسعينيات 6% سنويا، هذا فقط بالنسبة للعمل المؤهل، أما بالنسبة العمال الآخرين Les cols bleus فقد تراجعت أجورهم منذ تلك السنة .....[7]

كما أن من مظاهر الإختلالات والحركية المتزايدة والمشاركة التي تميز المبادلات الدولية، هي زيادة حجم وحركة لأموال السائبة les capitaux volatiles حيث تشير بعض الدراسات إلى أن الحجم الكلي للمعاملات المالية اليومية، في أسواق الصرف، قد أنتقل من 10-20 مليار دولار في السبعينيات إلى 1500 مليار دولار سنة 1998، كما انتقلت قيمة القروض المصرفية الدولية من 265 مليار دولار إلى 4200 مليار دولار ما بين سنتي 1975 و 1994. مما أدى إلى حدوث اختلالات بين قيمة رؤوس الأموال المتداولة تحت أشكال مختلفة، ومعدلات نمو المبادلات التجارية العالمية لصالح المجموعة الأولى، وانتشار مظاهر المضاربة في الأسواق المالية بشكل أصبح يهدد مستقبل الاقتصاد العالمي: الأزمة الأسيوية وانعكاساتها الخارجية سنة 1997.

وعلى الرغم من أنه، خلال العقد الماضي، وصلت 40 بلد من أصل 174 شملها تقرير العام (1999) إلى زيادة في نصيب الفرد من الدخل أكثر من 3%، فقد أنخفض نصيب الفرد من الدخل في 55 بلد، وفي أكثر من 80 بلد كان نصيب الفرد من الدخل سنة 1990 أعلى من نصيبه اليوم، كما أن فجوة الدخل بين الخمس الأغنى في العالم والخمس الأكثر فقرا هي 74 إلى 1 سنة 1997 بينما كان الأمر 60 إلى 1 سنة 1990.

ويصل التأثير السلبي للعولمة الناتج عن إعادة هيكلة الاقتصاد والشركات على مؤسسات الحماية الاجتماعية، إلى الدول الصناعية نفسها كالسويد، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. فضغط المنافسة العالمية يدفع بالدول ورجال الأعمال إلى إتباع سياسات أكثر مرونة بشأن العمل، كما أنها تضع ترتيبات بعيدة عن حماية العاملين.

[7] Voir Paul R. Crugman: "La Mondialisation n'est pas coupable", Ed. Casbah, Alger 1999, p.47.

وبما أن سوق العمل العالمية تزداد تكاملا بالنسبة للأعمال التي تتطلب مهارة عالية، فإن العمال غير المهرة أصبحوا يواجهون أوضاعا أصعب على نطاق العالم، ولكن هنا أيضا يحدث أكبر الأثر في الدول الفقيرة، لأن حركة العمال مقيدة بدرجة كبيرة، بالقيود الوطنية.[8]

إن الظاهرة التي يتميز بها النشاط الاستثماري للشركات الكبرى هو إعطاء الأولوية للربح. فتحكم عنصر رأس المال في برامج الأبحاث والتطوير ولا تعد الحاجة دائما هي المحددة لذلك، فمستحضرات التجميل مثلا تحظى بالأولوية في الاستثمار على حساب المحاصيل المقاومة للجفاف أو اللقاح ضد الملاريا.

وقد تزداد الأمور تدهورا، إذا علمنا مثلا أن مخصصات الدول النامية للبحث والتنمية قد تقلصت، بفعل تقليص عجز الميزانية العامة، من 6% إلى 4% من الإنفاق العالمي خلال التسعينيات.[9]

وإذا كانت العولمة تشكل عهدا جديدا يتميز بزيادة التشابك وكثافة العلاقة بين الدول، والاقتصاديات والأفراد ... وتعدد وتوسع وتشتت آليات الإنتاج والأسواق والوحدات السياسية والاجتماعية فهي ذات حدين:

أ- أولهما إيجابي حركي وابتكاري.

ب- ثانيهما سلبي، تهميشي وإختلالي.

فهي في ظل الأوضاع الراهنة حركية وإبتكارية بالنسبة لعدد محدود من البلدان وبتعبير أدق عدد محدود من الأفراد والشركات الكبرى، وهي تهميشية وإختلالية بالنسبة للبقية والتي تشكل الأغلبية من حيث البلدان والشعوب.

إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية في الحكم على مستوى تطور ودرجة رقي مجتمع ما، لا تقل في أسوأ الحالات أهمية وخطورة عن المؤشرات الكمية الإحصائية[10].

كما أن الاستبعاد والتهميش يترافقان دائما بالإدماج المتزايد للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي، بحكم خضوع هذه الأخيرة لميكانزمات وآليات هدفها كسب مزيد من الأسواق وتحقيق مزيد من الأرباح مع تحديد الأدوار والمواقع الخاصة بهذه البلدان.[11]

III- أهمية الجوانب الاجتماعية في العملية الإصلاحية

إن العناصر المذكورة سابقا تبرز مدى هشاشة الجانب الاجتماعي لشرائح متزايدة في العدد والبلدان، بفعل غياب الاهتمام الكافي والدراسة الجدية والتقدير الصحيح

---

[8] أنظر: نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وتركيا وإيران. أكتوبر/نوفمبر 1999 ص 18.

[9] أنظر مجلة العمال العرب ، العدد 356 - ديسمبر 1996 ص 151.

[10] Fontanel J.L. Bensahel: "Le sous-développement". In: ouvrage Collectif: Les dix grands problèmes économiques contemporains, Ed. OPU. Alger, 1993, p.93.

[11] مجلة العمال العرب العدد 356. مرجع سابق.

للانعكاسات السلبية لتدهور الأوضاع الاجتماعية، ليس فقط على المستوى القطري، الإقليمي بل كذلك على المستوى الدولي.

لقد أصبحت اليوم هذه الانعكاسات تشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه الإصلاحات الاقتصادية خاصة في الدول النامية مما يستدعي طرح جديد للمنطلقات الفكرية والمرامي لهذه الإصلاحات الاقتصادية.

إن الدراسات المقارنة لمختلف التجارب التنموية، مهما كانت مشاربها الإيديولوجية، بيّنت الفشل الذريع للنماذج المتطرفة الأحادية النظرة والاتجاه، سواء تلك التي راهنت على السوق كأداة أساسية لتنظيم وتطوير الإقتصاد الوطني أوتلك التي راهنت على الدور المركزي للدولة.

فالإشكالية المطروحة اليوم هي العلاقة بين الدولة والسوق. ولقد كتب الاقتصادي Karl Polanyi بأن السوق الوطنية كانت مجسدة في المجتمع والدولة وأنه لا توجد أية سلطة أو هيئة مماثلة على مستوى السوق الدولية.[12]

وهذا ما يدفع إلى القول أنه إذا كان يمكن تفسير بعض حالات الركود والتخلف الاقتصادي بالتحكم المبالغ فيه للدولة في الشؤون الاقتصادية، فإن الأزمة الآسيوية الأخيرة قد بينت بأن توسع السوق وشموله على المال ومشتقاته الأخرى يمكن أن يؤدي إلى حالات من الفوضى والاضطرابات الخطيرة العواقب والنتائج على الأنماط الإنتاجية لأكثر البلدان ديناميكية كما حدث مع دول جنوب شرق آسيا وأثناء الأزمة المالية لسنة 1997،[13] رغم أن هذه البلدان تعتبر الأكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي مقارنة مع العديد من البلدان النامية الأخرى.

كما أثرت أيضا هذه الأزمة على الفكر الاقتصادي الليبرالي نفسه وبدأ يظهر اعتقاد متزايد بأن الانفتاح وإزالة الحواجز أمام المبادلات الدولية في ظل غياب ضوابط تنظيمية، قد يؤدي إلى عواقب وخيمة خاصة على الحلقات الهشة في هذه العلاقات، ولا غرابة أن نجد ضمن نقاط جدول أعمال الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED، التي انعقدت في شهر فيفري 2000 بمدينة Bangkok، نقطة حول ضرورة وضع مخطط لمحاربة تراجع النمو وانتشار الفقر.

إن دور الدولة الاجتماعي، في البلدان المتقدمة حاليا، كان له التأثير الواضح على التماسك الاجتماعي والتطور والاستقرار الاقتصادي الذي عرفته خلال فترة السنوات المجيدة Les trente années glorieuses، والتي تميزت بمعدلات نمو مرتفعة وتسارع وتيرة الابتكارات التقنية والتنظيمية.

فازدياد حدة الأزمات واتساع نطاق الفقر والحرمان والتهميش وتفكك الروابط الاجتماعية وتدهور الأوضاع البيئية هي عوامل تجعل من استمرار ظروف وأسباب حدوثها وظهورها خطر على مستقبل البلدان الضعيفة واستقرار البلدان القوية.

---

[12] Streeten Paul: "La Mondialisation: Intégration et désintégration", *Revue Mondes en dev*., 1998, T26, n°103, p.29.

[13] Boyer Robert: "Etat, marché et développement" in: *Revue Problèmes écon*., n°2649, p.22.

ولم يكن التبادل السلعي المادي وحده كافيا لبناء اقتصاد متطور ومجتمع متماسك، إذا لم يعطى له بعدا اجتماعيا إنسانيا يجعل فوائده وخيراته تمس كل الفئات الاجتماعية، وهي عملية تتطلب تحديد الأطر التنظيمية والمؤسساتية التي تشرف وتوجه ذلك [14].

IV- الإطار التنظيمي والمؤسساتي للشروط لاجتماعية

إن إعطاء طابع اجتماعي لعملية الإصلاحات الاقتصادية لا يتعارض بتاتا مع أهدافها الهيكلية والكمية ذات الطابع النقدي والمالي، بل بالعكس نرى أن ذلك سوف يوفر المحيط المناسب لنجاح هذه الإصلاحات، إذا ما انطلقنا من بديهية مسلم بها وهي أن الإنسان هو غاية هذه الإصلاحات الاقتصادية أي السعي من أجل التوفيق بين العولمة الاقتصادية والعولمة الاجتماعية في جانيبهما التطوري، من خلال العمل على:

أ- دراسة درجة وسرعة انتشار العولمة، بحيث تصبح وتيرتها تدريجية (أو بطيئة) تعطي فرصة أكبر للاقتصاد والمجتمعات للتكيف والتأقلم بكيفية أكثر إيجابية.

ب- تدخل الدولة في معالجة الإختلالات والانعكاسات السلبية على الأنشطة أو الفروع التي يمكن أن تكون مصدر هذه التداعيات كالصحة والتعليم والتشغيل إلخ....

وتصبح السياسة الاجتماعية في مثل هذه الشروط ضرورية لمعالجة نقائص آليات السوق.

ج- وضع ما أصبح يعرف في بعض الأدبيات الاقتصادية الحالية " بمعايير اجتماعية" ذات طابع دولي تنظم وتوجه العلاقات التجارية الدولية مثل:

- الرفع من الحد الأدنى للأجور.
- تطوير أشكال الحماية الاجتماعية.
- الدفاع واحترام حقوق الفرد فيما يتعلق بالتشغيل وظروف التشغيل وقد سبق وأن أقترح على المنظمة العالمية للتجارة OMC ضرورة التمييز بين السلع انطلاقا من أنماطها الإنتاجية ومراعاة ظروف إنتاج كل سلعة اجتماعية.

"Mettre fin au refus de l'OMC de pratiquer une discrimination en fonction des processus et méthodes de production (PMP), et donc pouvoir donner la référence à un produit qui n'a pas été fabriqué par des enfants ou des quasi - esclaves....."[15]

د- زيادة وتنويع أشكال التعاون من أجل التنمية مع مراعاة الظروف التاريخية، الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية.

هـ- إعادة النظر في البرامج الإصلاحية الحالية مع الاهتمام أكثر بمتطلبات تنمية حقيقية شاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

و- مراجعة قواعد وطرق عمل وسياسات المنظمات الدولية مثل OCDE، OMC،FMI التي هي خاضعة لاهتمامات كبار هذا العالم، وذلك بالانفتاح والإصغاء لمطالب وتطلعات البلدان الأكثر تضررا.

[14] Latouche Serge, "Notre économie fonctionne de façon excluante", *El Watan* du 1/02/2000.
[15] Susan George, "Comment l'OMC fut mise en échec", *Le monde diplomatique*, Janv. 2000, p.5.

ي- توزيع وانتشار الخيرات بكيفية تمس كل الشرائح الاجتماعية، مع التحكم والإدارة للتحولات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية على مستوى وطني لمعالجة اختلالات عمل آليات السوق.

إنها اقتراحات في شكل شروط تعكس، من وجهة نظرنا، حقيقة بديهية أكدتها الكثير من الوقائع القديمة والمعاصرة، تتمثل في قصور السوق، كإطار منظم للنشاط الاقتصادي، عن تحقيق توزيع عقلاني للموارد والخيرات على المستوى العالمي، لأن دوافع القوى المتحكمة في هذه السوق همها الأول زيادة العائد والربح من خلال التوسع واكتساب أسواق جديدة والإنتاج في ظروف أكثر ملاءمة وذلك بتجاهل أبسط قواعد:

- التعاون الدولي الحقيقي.
- التماسك الاجتماعي .
- التوازن البيئي.

المراجـع

1- نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وتركيا وإيران. أكتوبر /نوفمبر .1999

2- مجلة " العمال العرب " العدد 356 - ديسمبر 1999.

3- Brodersen Hans, Problèmes Economiques, n°2649, 1999.

4- Boyer Robert, Etat, Marché et développement, Revue Problèmes économiques, 2649, 1999.

5- Grugman R. Paul, La Mondialisation n'est pas coupable, Ed. Casbah – Alger, 1999.

6- Fontanel J.L. Bensahel, Le sous-développement, In: ouvrage Collectif: Les dix grands problèmes économiques contemporains, ed. O.P.U., Alger, 1993.

7- George Susan, Comment l'O.M.C fut mise en échec, In: Le Monde diplomatique, Janvier 2000.

8- Latouche Serge, Notre économie fonctionne de façon excluante, In: El Watan du 01/02/200.

9- Streeten Paul, La Mondialisation: intégration et désintégration, Revue Monde en développement, 1998, T.26, n°103. □